

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

محضر اجتماع بين وزارة التربية الوطنية ونقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين (UNPEF)



في السابع من شهر مارس عام ألفين وخمسة عشر وعلى الساعة الثالثة والنصف (15:30) مساءً عقد اجتماع بين وزارة التربية الوطنية ونقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين برئاسة السيد المفتش العام، بمقر وزارة التربية الوطنية (المرادية) بالجزائر.

حضر من جانب وزارة التربية الوطنية:

الرقم	الإسم و اللقب	الوظيفة	الهيئة
01	مسقم نجادى	مفتش عام	وزارة التربية الوطنية
02	شايب دراع ثاني محمد	مدير مركزي مكلف بالعلاقات مع النقابات	وزارة التربية الوطنية
03	بلعابد عبد الحكيم	مدير تسيير الموارد البشرية	وزارة التربية الوطنية
04	بوخنيستة مراد	ع.الديوان	وزارة التربية الوطنية

وحضر من جانب نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين (UNPEF):

الرقم	الإسم و اللقب	المهمة	الهيئة
01	دزيري الصادق	رئيس النقابة	نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين
02	ناموس عمارة	عضو مكتب وطني	نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين
03	شويبة السعيد	عضو مكتب وطني	نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين
04	حماد حكيم	عضو مكتب وطني	نقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين

افتتح الجلسة السيد المفتش العام، مرحبا بأعضاء المكتب الوطني لنقابة الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين منوها بأن عقد هذا اللقاء جاء على إثر الإشعار بالإضراب وطرح طريقة العمل التي أقرتها وزارة التربية الوطنية بناء على قناعة معالي وزيرة التربية الوطنية بمعالجة اختلالات القانون الأساسي للتربية.

بعدها أحييت الكلمة للمكلف بالعلاقات مع النقابات، الذي تطرق للانحة المطالبين المرفوعة من طرف النقابة نقطة بنقطة وهي كالتالي:

03 النقطة الأولى: المطالبة بإعادة فتح القانون الخاص المتعلق بأسلاك التربية الوطنية (المرسوم التنفيذي 240/12 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 315/08) تحقيقا للعدالة بين المواطنين والأسلاك والأطوار في التصنيف والترقية والإدماج في الرتب المستحدثة. **إجابة الوزارة:**

التزمت وزارة التربية الوطنية بإعادة فتح القانون الخاص بموظفي قطاع التربية الوطنية 315/08 المعدل والمتمم بالمرسوم 240/12 قصد معالجة الاختلالات المسجلة وسيتم بهذا الصدد تنصيب لجنة مشتركة يوم 18 مارس 2015.

النقطة الثانية: الترقية الآلية لموظفي وعمال قطاع التربية خلال مساره المهني تمشيا للشهادة العلمية والخبرة المهنية. **إجابة الوزارة:**

كإجراء أولي عمدت وزارة التربية الوطنية إلى تجميد تحويل مناصب الترقية الشاغرة إلى مناصب قاعدية للتوظيف عليها للاستفادة منها للترقية في المناصب المستحدثة (رئيسي ومكون) وفقا للقوانين السارية المفعول في انتظار معالجة اختلالات القانون الخاص.

النقطة الثالثة: استرجاع معاهد التكوين لاستغلالها في التكوين المتخصص وتوسيع الشبكة الوطنية للمدارس العليا للأساتذة وإعادة النظر في الوتائر الدراسية والتعليم التقني. **إجابة الوزارة:**

في إطار الإستراتيجية الجديدة التي أقرتها وزارة التربية الوطنية تم استرجاع ثلاث عشرة (13) معهد تكوين إلى حد الآن وهي بصدد استرجاع المعاهد المتبقية نتيجة لتعليمات السيد الوزير الأول التي أعطيت لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي القاضي باسترجاع باقي المعاهد، كما تعمل وزارة التربية الوطنية على استحداث معاهد أخرى للتكوين في بعض الولايات. وبخصوص توسيع الشبكة الوطنية للمدارس العليا للأساتذة فقد تم تنصيب لجنة مشتركة بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي للبحث في حاجيات القطاع حسب كل طور ومادة وعلى مستوى كل ولاية وذلك إلى غاية سنة 2030 لتغطية احتياجات القطاع من خريجي المدارس العليا.

زيادة على ذلك أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية توسيع الشبكة الوطنية للمدارس العليا للأساتذة.

وفيما تعلق بالوتائر الدراسية فإن هذا الملف تم تحضيره وستنظم ندوة وطنية بمشاركة جميع الشركاء الاجتماعيين لمناقشته وإثرائه قبل 31 ماي 2015.

أما التعليم التقني فإنه يدخل ضمن الاستشارة الحالية حول التعليم الثانوي في ندوة وطنية خلال شهر جويلية المقبل.

النقطة الرابعة: الأثر المالي الرجعي لعمليات الإدماج ابتداء من 03 جوان 2012 المكمل قانونا.

إجابة الوزارة:

الموافقة النهائية على تسديد الأثر المالي الرجعي الناجم عن عمليات الإدماج ابتداء من 03 جوان 2012 وستحدد كيفيات وآليات التسديد لاحقا.

النقطة الخامسة: اعتماد مبدأ 10 سنوات رئيسي و20 سنة مكون للذين أنهوا تكوينهم بعد 03 جوان 2012 ومن هم قيد التكوين وكذا للأساتذة التقنيين في الثانويات (PTLT) وجميع الأساتذة في مختلف الأطوار الذين تمت ترقيتهم بين إدماجي 2008 و2012.

إجابة الوزارة:

- ملف الأساتذة التقنيين (PTLT) أخذته وزارة التربية الوطنية على عاتقها وتم معالجته الملف بإدماجهم في رتبة أستاذ تعليم ثانوي وبعض الحالات التي لا تتوفر على شروط حيازة الأقدمية هي في إطار التسوية.
- استفادة الذي أنهوا التكوين بعد 03 جوان 2012 من الترقية إلى أستاذ رئيسي، أما الترقية لرتبة أستاذ مكون تبقى للدراسة والمتابعة بعد الانتهاء من عمليات الإدماج.
- بخصوص الأساتذة الذين تم ترقيتهم بين إدماجي 2008 و2012 سيتم ضبط جميع الوضعيات على مستوى الولايات وترفع إلى الوظيفة العمومية وهذا بناء على المحضر المشترك بين الاتحاد (UNPEF) وهاته الأخيرة في 16 و17 فيفري 2014.

النقطة السادسة: تعميم الاستفادة من المنح والعلاوات الخاصة بأسلاك التربية على موظفي المصالح الاقتصادية وموظفي المخابر.

إجابة الوزارة:

عملية تسوية هذا الملف والخاص بالمنح والعلاوات لموظفي المصالح الاقتصادية قد تمت على مستوى اللجنة التقنية بحضور النقابات المعنية وتم تحويل الملف للجهات الحكومية المختصة للرد عليه وبخصوص موظفي المخابر فيبقى الملف للدراسة والمتابعة.

النقطة السابعة: تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية لموظفي وعمال الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين وأعوان الأمن والوقاية بما يضمن عيشهم الكريم باحتساب منحة المردودية

بنسبة 40% واستحداث منحة خاصة وكذا الاستفادة من التعويضات المالية عن كل تسخير بما فيها المشاركة في تأطير مختلف الامتحانات الرسمية.

إجابة الوزارة:

يستفيد من تعويضات مالية موظفو وعمال الأسلاك المشتركة والعمال المهنيين وأعوان الأمن والوقاية عن كل التسخيرات وتأطير الامتحانات الرسمية، أما بخصوص استحداث منحة خاصة وحساب منحة المردودية بنسبة 40% فإن هذا يتعدى صلاحيات وزارة التربية الوطنية وسيؤخذ الانشغال بعين الاعتبار ويرفع إلى الجهات المعنية.

33 النقطة الثامنة: رفع قيمة الساعات الإضافية وساعات الدعم.

إجابة الوزارة:

أخذت وزارة التربية الوطنية هذا المطلب على عاتقها و مشروع المرسوم الخاص بهذا الملف تم انجازه و تحويله إلى الأمانة العامة للحكومة.

النقطة التاسعة: التسوية النهائية لملف المساعدين التربويين بالقضاء على المناصب الأيلت للزوال وأحقيتهم في الترقية إلى الرتب المستحدثة ترمينا للشهادات العلمية والخبرة المهنية.

إجابة الوزارة:

عملية التسوية لهذا الملف جارية عن طريق الامتحانات المهنية والتزمت وزارة التربية الوطنية بتنظيم دورة ثانية لفائدة المساعدين التربويين والمساعدين الرئيسيين خلال هذه السنة الدراسية مع التحويل الآلي للمناصب.

النقطة العاشرة: تعميم الاستفادة من منحة الامتياز على جميع موظفي ولايات الجنوب والأوراس والهضاب لأنهم يمارسون عملهم في نفس الظروف والمناطق، إضافة إلى تحيين منحة المنطقة واحتسابها على الأجر الرئيسي الجديد.

إجابة الوزارة:

هذا المطلب لا يخص وزارة التربية لونها بل جميع القطاعات، غير أن وزارة التربية الوطنية لا ترى مانعا في أخذ هذا الانشغال بعين الاعتبار ورفعها مجددا للجهات المعنية.

النقطة الحادية عشر: استفادة كل أسلاك التأطير في المؤسسات التربوية في كل الأطوار من منحة التأطير.

إجابة الوزارة:

تم تحضير مشروع المرسوم التنفيذي الخاص بمنحة التأطير وتحويله إلى المصالح الحكومية المختصة.

النقطة الثانية عشر: التعجيل في إصدار مناشير تطبيقية للمرسوم الرئاسي 14/266 المؤرخ في 2014/09/28 المعدل والمتمم للمرسوم 07/304 الذي يحدد الشبكة الاستدلالية للأجور.

إجابة الوزارة:

نظرا لخصوصية قطاع التربية الوطنية عن غيره من القطاعات فإن معالجة هذه النقطة تتطلب وقتا لإعداد مشروع النصوص التي تحفظ أيضا للمتخرجين من المدارس العليا للأستاذة وتصيغهم حسب الشبكة الاستدلالية الجديدة للأجور تضافيا لما قد يحدث من اختلافات في التصنيف.

وبخصوص مطالب أخرى مدونة في محاضر سابقة (تطبيق قوانين طب العمل - ملف السكن - تنصيب اللجنة الحكومية المكلفة بجرد ممتلكات وأموال الخدمات الاجتماعية).

إجابة الوزارة:

- تطبيق قوانين طب العمل: شرع في تجسيد هذا المطلب ابتداء من السنة الفارطة ورغم ضخامة هذا الملف لتعدد المتدخلين فيه فإنه تم تشكيل فوج عمل بين ثلاث قطاعات ممثلة بالسيدات والسادة الأمناء العامون لوزارات (الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتربية الوطنية)، الذين يتابعون تجسيد هذا الملف على أرض الواقع، علما بأن المشروع عرف تقدما ملحوظا وستعرف هذه السنة تدشين بعض المراكز الجاهزة ببعض الولايات (تلمسان، بسكرة، بجاية، المسيلة و ورقلة).
- ملف السكن: تم عقد لقاء مع وزير السكن والعمران يوم 08 نوفمبر 2014 بمقر وزارة التربية الوطنية وتم التطرق إلى وضعية السكن بالجنوب وتقييم الملف من أجل دفع وتيرة الانجاز، كما تمت مراسلته لاقتراح الصيغ الممكنة لاستفادة موظفي قطاع التربية من السكن.
- تنصيب اللجنة الحكومية المكلفة بجرد ممتلكات وأموال الخدمات الاجتماعية: هذا الموضوع من صلاحيات أجهزة الدولة المخولة قانونا وسيتم مراسلة الجهات الحكومية المعنية بالموضوع.

وبعد نقاش مستفيض وتجاوب النقابيّة مع الحوار المنتهج ومبادرة التزام الوزارة ببذلها جميع الجهود قصد معالجة جميع انشغالات موظفي القطاع، تم الاتفاق على النقاط التالية:

- تفعيل تنفيذ المحاضر الممضاة بين الطرفين وهذا تبعا لبرنامج يتم الاتفاق عليها مع مديرية تسيير الموارد البشرية.
- تنظيم جلسات عمل على مستوى كل مديريات التربية بالولايات مع ممثلي كل النقابات على المستوى المحلي وفق برنامج يتم الاتفاق عليها قصد إيجاد حلول للقضايا المطروحة على مستوى كل ولاية.

كما يلتزم الطرفان بتحرير ميثاق أخلاقيات يحدد أهداف ومنهجية وأدوات معالجة المشاكل لضمان استقرار القطاع قصد تحقيق مدرسة عمومية ذات نوعية.

ورفعت الجلسة في حدود الساعة السادسة والنصف (18:30) مساء في نفس اليوم .

ع/ نقابة الاتحاد الوطني لعمال
التربية والتكوين



ع/وزارة التربية الوطنية

